الأمم المتحدة S/2008/602

مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2008
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي حقائق الحالة السائدة بين جيبوتي وإريتريا.

ولقد زارت بعثة تقصي الحقائق جيبوتي وإثيوبيا في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بناء على ما خلصت إليه المشاورات التي أجراها مجلس الأمن في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن الحالة بين جيبوتي وإريتريا. ولم تسمح السلطات الإريترية للبعثة بزيارة إريتريا.

وأرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير ومرفقاته.

(توقيع) **بان** كي مون
الأمين العام

160908 160908 08-50172 (A)

[الأصل: بالانكليزية]

تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي حقائق الأزمة بين جيبوتي وإريتريا

٢٨ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨

أولا – مقدمة

١ – في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أفادت الأنباء وقوع اشتباكات خطيرة بين القوات المسلحة الجيبوتية وقوات الدفاع الإريترية عبر خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه بين جيبوتي وإريتريا، في منطقة تعرف باسم دوميرة[(١)]. وأفادت الأنباء أن الاشتباكات أسفرت عن مصرع أكثر من ٣٥ شخصا وإصابة العشرات من الجانبين، فضلا عن حدوث قدر من التشريد الداخلي، على الأقل في الجانب الجيبوتي. وقد اندلعت الاشتباكات في دوميرة عقب عدة أسابيع من الحشد العسكري وتصاعد التوتر بين القوات المسلحة الجيبوتية وقوات الدفاع الإريترية (التي كانت ترابط على مقربة من بعضها البعض) منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبعد اتصالات مع الممثلين الدائمين للبلدين، قامت إدارة الشؤون السياسية باطلاع مجلس الأمن، بناء على طلبه، على الأزمة الناشبة بين جيبوتي وإريتريا خلال ثلاث اجتماعات عقدت في ١٤ أيار/مايو و ١٢ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢ – وعقب الرسائل التي وردت إلى رئيس مجلس الأمن من جيبوتي وإريتريا، وعملا بالبيان الصادر عن رئيس المجلس في ١٢ حزيران/يونيه (S/PRST/2008/20)، الذي شجع فيه ”المجلس الأمين العام على التعجيل باستخدام جهوده للنوايا الحسنة والاتصال بالطرفين، حسب الاقتضاء، وبالتنسيق مع الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، بغرض تيسير قيام مناقشات ثنائية لتحديد الترتيبات المتعلقة بخفض الوجود العسكري على الحدود، وتطبيق تدابير لبناء الثقة، من أجل إيجاد حل للحالة على الحدود“، وجه الأمين العام إدارة الشؤون السياسية إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى البلدين لتقييم الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة. وكان من المقرر في البداية أن تزور البعثة جيبوتي وإريتريا، وكذلك إثيوبيا: فإثيوبيا تشترك في الحدود مع كلا البلدين في منطقة جبل موسى علي، كما أنها ترأس حاليا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. غير أنه لم يتسن لبعثة تقصي الحقائق زيارة أسمرة أو الجانب الإريتري من الحدود للتثبت من الحالة السائدة. ورغم المناقشات والطلبات العديدة في نيويورك وأسمرة، رفضت السلطات الإريترية إصدار تأشيرات دخول للبعثة.

(١) تضم منطقة دوميرة جبلا، وهو رأس دوميرة، وجزيرة دوميرة القريبة.

٣ - ونتيجة لذلك، عُدلت اختصاصات البعثة لتقتصر على زيارة أديس أبابا - لإجراء مشاورات، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمسؤولين المختصين في الحكومة الإثيوبية - وجيبوتي - لإجراء مشاورات مع السلطات الجيبوتية. وكان من المتوخى أيضا أن تقوم البعثة بزيارة لمنطقة دوميرة والالتقاء بفريق الأمم المتحدة القطري في جيبوتي. وترأس البعثة سام إيبوك، نائب مدير الشعبة الثانية لأفريقيا بإدارة الشؤون السياسية، وضمت العضوين التاليين: دوغلاس لانغرر، المخطط العسكري بإدارة عمليات حفظ السلام؛ ولوران دوفور، موظف الشؤون الإنسانية بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ثانيا - تنظيم الأعمال

أديس أبابا (٢٨ - ٣١ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس)

٤ - قامت بعثة تقصي الحقائق بزيارة أديس أبابا في الفترتين من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه و ٤ إلى ٦ آب/أغسطس. ووفقا لاختصاصاتها، ناقشت البعثة الحالة بين جيبوتي وإريتريا مع العديد من كبار المحاورين من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ومن وزارتي الدفاع والخارجية في إثيوبيا[٢].

جيبوتي (١ - ٤ آب/أغسطس)

٥ - وفي جيبوتي، التقت البعثة بالعديد من المسؤولين الحكوميين، وبعض الأعضاء البارزين في السلك الدبلوماسي، وبممثل الأمم المتحدة المقيم في جيبوتي، وبالعديد من الزملاء الذين يمثلون مختلف برامج الأمم المتحدة ووكالاتها[٣]. كما استقبل رئيس جيبوتي، إسماعيل عمر جوليد، البعثة في اليوم الأخير من الزيارة.

٦ - وكانت البعثة، في كل ما اضطلعت به من أنشطة في أديس أبابا وجيبوتي، تسعى إلى تنظيم أعمالها وإنجاز اختصاصاتها، ضمن جملة أمور، للوصول إلى فهم أفضل للجوانب البالغة الأهمية التالية: (أ) حالة العلاقات بين جيبوتي وإريتريا (في الماضي والحاضر)، بما في ذلك تقييم لسلسلة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي عينت الحدود بين البلدين في نقاط مختلفة في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ (ب) التسلسل الزمني للأحداث التي أفضت إلى اشتباكات الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه؛ (ج) التطورات التي استجدت في منطقة الحدود منذ وقوع الاشتباكات؛ (د) الحالة العسكرية والأمنية والإنسانية الراهنة في منطقة

(٢) انظر المرفق الثاني.

(٣) انظر المرفق الثالث.

الحدود؛ (هـ) الجهود المبذولة من جانب الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لنزع فتيل التوتر وتهيئة بيئة مواتية للحوار بين الدولتين.

٧ - وبالإضافة إلى ما عقدته من اجتماعات وزيارتها إلى رأس دوميرة، أمكن للبعثة أيضا استعراض عدد من التقارير والوثائق تصف وتحلل الحالة الراهنة بين جيبوتي وإريتريا. وكان تفهم تاريخ الحدود بين البلدين بشكل أفضل أمرا مفيدا بصفة خاصة في محاولة فهم الدوافع المحتملة وراء ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه احتلال إريتريا لمنطقة دوميرة الجيبوتية منذ آذار/مارس ٢٠٠٨. وكما هو متوقع، لم يكن ممكنا التوصل لهذا التفهم إلا بالتعاون الكامل من جانب السلطات في جيبوتي وتسهيلها للمهمة.

ثالثا - أبرز أنشطة البعثة

٨ - كان أبرز أنشطة البعثة في زيارتها لجيبوتي هو الرحلة الميدانية التي قامت بها إلى رأس دوميرة، المتاخمة للحدود مع إريتريا، حيث اندلع القتال في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه. وقبل التوجه عن طريق البر إلى رأس دوميرة، زارت البعثة مقر القوات المسلحة الجيبوتية في مولهول، حيث تلقت إحاطة حول الحالة على الحدود بإشراف الجنرال زكريا شيخ إبراهيم، رئيس الأركان.

٩ - وكانت زيارة رأس دوميرة مفيدة بصفة خاصة، حيث أتاحت لبعثة تقصي الحقائق: (أ) الاطلاع على طبيعة وحجم انتشار الجيشين؛ (ب) تقدير احتمالات استئناف الأعمال القتالية والأثر الذي يمكن أن يتركه ذلك في الأجلين القصير والمتوسط.

رابعا - تاريخ الحدود بين جيبوتي وإريتريا والآثار المترتبة عليه بالنسبة لوضع منطقة دوميرة

١٠ - لم يتم ترسيم الجانب الأعظم من الحدود بين جيبوتي وإريتريا رسميا على الإطلاق. وهناك معاهدة أبرمت عام ١٨٩٧ بين فرنسا (الدولة المستعمرة) والملك منيليك الثاني ملك إثيوبيا[٤] تحدد الجزء الشمالي الشرقي من الحدود بين جيبوتي وإريتريا من نقطة رأس دوميرة في أقصى الشمال إلى بيسيديرو. غير أن هذا الجزء من الحدود بالذات لم يتم ترسيمه مطلقا على أرض الواقع. وتحديد الموقع الدقيق للحدود البرية في رأس دوميرة أمر بالغ الأهمية

(٤) يتضمن المرفق أدناه نسخا من معاهدة عام ١٨٩٧، وبروتوكولي عامي ١٩٠٠ و ١٩٠١، واتفاق عام ١٩٣٥، وبروتوكول عام ١٩٥٤.

لإثبات ما إذا كانت إريتريا قد احتلت حقا الأراضي الجيبوتية منذ آذار/مارس، كما تدعي السلطات الجيبوتية. كما أن تحديد موقع خط الحدود يتسم بأهمية قصوى إذا ما تفاوضت الدولتان على حدودهما البحرية في البحر الأحمر.

١١ - كما أن وضع جزيرة دوميرة لم يحسم بعد هو الأخر. فبروتوكولا عامي ١٩٠٠ و ١٩٠١ بين فرنسا وإيطاليا يعطيان فرنسا وإيطاليا السيادة المشتركة على الجزيرة، التي تعهدت الدولتان المستعمرتان بإبقائها خالية من الاحتلال، سواء من جانب أي منهما أو من جانب أي طرف آخر. وتقدر السلطات الجيبوتية أن البروتوكولين قد قلصا مساحة الجزيرة بحوالي ٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع بنقل الحدود البرية مع إريتريا لمسافة نحو ٤٠ كيلومترا جنوبي موقعها المعين بموجب معاهدة عام ١٨٩٧.

١٢ - أما اتفاق عام ١٩٣٥، فقد منح جزيرة دوميرة لإريتريا، التي كانت إيطاليا تحكمها في ذلك الوقت. كما نقل ذلك الاتفاق الحدود البرية جنوبا داخل الأراضي التي كان يعتبر من قبل أنها تخص جيبوتي بموجب معاهدة عام ١٨٩٧ وبروتوكولي عامي ١٩٠٠ و ١٩٠١. وحسب ما تسوقه إريتريا من حجج، فإن كلا من رأس دوميرة وجزيرة دوميرة، اللتين ''استولت'' عليهما قوات الدفاع الإريترية في آذار/مارس ٢٠٠٨، تشكلان جزءا من الأراضي الإريترية، بموجب اتفاق عام ١٩٣٥. غير أنه لم يتم التصديق على ذلك الاتفاق على الإطلاق، وهو ما يدعو الجيبوتيين إلى أن يفترضوا على الدوام أن البروتوكولين لا يزالان نافذين.

١٣ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، وقعت فرنسا وإثيوبيا بروتوكولا لترسيم الحدود بين إقليم جيبوتي الفرنسي وإثيوبيا (التي كانت تضم إريتريا في ذلك الوقت). غير أن ترسيم الحدود على أرض الواقع لم يتم إلا بين دركو كوما (بالقرب من جبل موسى علي) وداداتو، مما ترك جزءا طويلا من الحدود، يمتد من داداتو إلى البحر الأحمر، دون ترسيم.

١٤ - واتضح من الاتصالات التي أجرتها البعثة في جيبوتي أنه رغم أن الجانب الأعظم من الحدود لم يتم ترسيمه مطلقا، كان هناك فيما يبدو توافق عام في الآراء (داخل المنطقة وخارجها على حد سواء) على أن الحدود بين جيبوتي وإريتريا يجب أن تلتزم بما نص عليه بروتوكولا عامي ١٩٠٠ و ١٩٠١. وقيل للبعثة أن ذلك هو ما كان الجيبوتيين يفهمونه بشكل عام، وما كان أساسا لعلاقاتهم الثنائية والأخوية مع إريتريا.

١٥ - وثبت لدى البعثة أن ثمة اختلافات كبيرة في آراء البلدين. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم مما كان الجيبوتيين يفهمونه بشكل عام كما سبق القول، حاولت إريتريا عام ١٩٩٦ انتزاع السيطرة على رأس دوميرة، بما في ذلك من خلال نشر خريطة للحدود تستند إلى

اتفاق عام ١٩٣٥. ولم تستمر طويلا الأزمة التي حدثت بعد ذلك بين البلدين، حيث تم حلها من خلال الآليات الثنائية، غير أن مسألة خط الحدود ظلت بلا حسم.

١٦ - ورأى بعض ممن حاورهم البعثة أنه كان من الممكن تلافي التوترات الحالية لو أن البلدين كانا قد توصلا إلى حكم نهائي بشأن موقع حدودهما في أعقاب نزاعهما عام ١٩٩٦.

خامسا - التسلسل الزمني للتطورات التي أفضت إلى الاشتباكات التي وقعت في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه

١٧ - كان رفض إريتريا استقبال بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق للتحقق من الوقائع في الميدان يعني أن الصيغة التي قدمتها جيبوتي للأحداث وتسلسلها الزمني هو كل ما أتيح للجنة. وقُدم إلى البعثة خلال زيارتها لجيبوتي التسلسل الزمني التالي للأحداث من جانب سلطات ذلك البلد:

(أ) ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨: مسؤولون إداريون في منطقة أوبوك (جيبوتي) يبلغون سلطاتهم الوطنية بأن أعمالا للهندسة المدنية تجري على الجانب الإريتري من الحدود. وأكد العمال الإريتريون عندما اتصلت بهم إدارة أوبوك أن تلك الأعمال جزء من مشروع بناء طريق سيربط بين أوبوك وعصب في إريتريا. وبما أنه سبق للبلدين أن اتفقا على أنه بإمكان إريتريا بناء هذا الطريق، فإن سلطات أوبوك افترضت أن الحكومة الإريترية ستخطر سلطات جيبوتي قبل عبور فريق البناء الحدود إلى داخل أراضي جيبوتي؛

(ب) ١٠ شباط/فبراير: آليات وأفراد بناء الطرق الإريتريون يعبرون الحدود ويشرعون في أعمال البناء في رأس دوميرة دون أي اتصال بين سلطات البلدين. وعلى مدى الفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ٣٠ آذار/مارس، تجري السلطات المحلية لأوبوك عدة اتصالات بنظيراتها الإريترية لكنها لا تحصل على تفسير لاقتحام أراضي جيبوتي دون إذن؛

(ج) منتصف مارس: عناصر من قوات الدفاع الإريترية تعبر الحدود بأعداد كبيرة، وتحتل رأس دوميرة وجزيرة دوميرة، وتشرع في حفر خنادق وإقامة تحصينات في المناطق المحتلة؛

(د) ٧ نيسان/أبريل: قوات الدفاع الإريترية تصد حاكم أوبوك وضابطا عسكريا جيبوتيا وهما يعتزمان زيارة رأس دوميرة للتحقيق في الحالة؛

(هـ) ١٧ نيسان/أبريل: أفراد من القوات المسلحة الجيبوتية تنتشر في رأس دوميرة وتتخذ مواقع على مقربة من وجود قوات الدفاع الإريترية؛

(و) ١٨ نيسان/أبريل: حكومة جيبوتي تبادر بإجراء اتصالات دبلوماسية ثنائية مع إريتريا لتحقيق انسحاب قوات الدفاع الإريترية من أراضيها. وتشمل الاتصالات: '١' توجيه مذكرة دبلوماسية إلى حكومة إريتريا؛ و '٢' مكالمة هاتفية بين رئيسي الدولتين في ٢٠ نيسان/أبريل بمبادرة من رئيس جيبوتي؛ و '٣' عقد اجتماع بين وزيري الخارجية في ٢١ نيسان/أبريل في جيبوتي؛

(ز) ٢٢ نيسان/أبريل: رئيس جيبوتي يزور المنطقة الحدودية، على ما يبدو بناء على اقتراح أو طلب مباشر من رئيس إريتريا قُدم في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عندما أجرى الزعيمان مكالمة هاتفية (كان مبرر طلب رئيس إريتريا إلى نظيره الجيبوتي هو أن عاصمة جيبوتي أقرب إلى المنطقة/الحدود من أسمرة). وفي الميدان، رئيس جيبوتي يقف على واقع احتلال قوات الدفاع الإريترية لرأس دوميرة بكاملها وتشييد مخيمات وتحصينات، بينما رست زوارق سريعة للدوريات ومركب دوريات في الخليج الصغير المتاخم لرأس دوميرة. وعقب زيارة رئيس جيبوتي للحدود، لا تنجح الجهود التالية الرامية إلى الاتصال بنظيره الإريتري لإطلاعه على النتائج. ويُبلغ رئيس جيبوتي مرارا وتكرارا بأن نظيره الإريتري غير موجود للرد على مكالماته؛

(ح) ٢٣ نيسان/أبريل: السلطات الإريترية ترفض استقبال وزير خارجية جيبوتي المبعوث من رئيس بلده لزيارة أسمرة. وكان وزير الخارجية يحمل رسالة من رئيس جيبوتي إلى نظيره الإريتري؛

(ط) الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ نيسان/أبريل: سفير جيبوتي يحاول دون نجاح إشراك البلد المضيف فيما يتعلق بالنزاع الآخذ في التطور؛

(ي) ٢٤ نيسان/أبريل: يُعقد اجتماع بين ضابطين عسكريين رفيعي المستوى تابعين للبلدين في رأس دوميرة لمناقشة الحالة. وتُنشأ لجنة عسكرية مشتركة تتألف من ضباط كبار من البلدين لرصد الحالة العسكرية وإنشاء منطقة عازلة بين مواقع الجيشين. إلا أنه للأسف، كان أول وآخر اجتماع للجنة. وتفشل كل المحاولات اللاحقة للقوات المسلحة الجيبوتية للاتصال من جديد بقوات الدفاع الإريترية. ولن يجري مرة أخرى أي لقاء مع الجنرال الذي قاد وفد قوات الدفاع الإريترية إلى اجتماع ٢٤ نيسان/أبريل أو تلقي رسالة منه؛

(ك) الفترة من منتصف نيسان/أبريل إلى ١٠ حزيران/يونيه: على الرغم من أن قوات الدفاع الإريترية والقوات المسلحة الجيبوتية تقعان على الحدود على بعد أمتار من بعضها بعضا، فإن أكثر من ٥٠ جنديا إريتريا (لم يحدد بعد الرقم بدقة) يفرون من جيشهم ويلتمسون اللجوء في الجانب الجيبوتي. ويحصل الفارون على حماية القوات المسلحة الجيبوتية التي ترفض الاستجابة إلى نداءات قوات الدفاع الإريترية بإعادتهم. وتصدر قوات الدفاع الإريترية عدة إنذارات نهائية وتهدد بالانتقام في حالة عدم إعادة الفارين؛

(ل) ١٠ حزيران/يونيه، الساعة ١٢/١٥: فرد آخر من أفراد قوات الدفاع الإريترية يفر ويعبر الحدود إلى جيبوتي. ومرة أخرى تقوم قوات الدفاع الإريترية بتوفير الحماية، كما في حالة الفارين السابقين. ومرة أخرى، يطالب قادة قوات الدفاع الإريترية بإعادة الجندي الفار، وهذه المرة في غضون ساعة واحدة. غير أن القوات المسلحة الجيبوتية تتجاهل الإنذار النهائي؛

(م) ١٠ حزيران/يونيه، الساعة ١٨/٤٠: قوات الدفاع الإريترية تطلق النار على القوات المسلحة الجيبوتية بينما أغلبية جنود جيبوتي منشغلون بأداء الصلاة. وتدوم الاشتباكات الناجمة عن ذلك أكثر من ٢٤ ساعة. ويعتقد أن ٤٤ جنديا تابعا للقوات المسلحة الجيبوتية قتلوا، وأن ١٩ جنديا مفقودون في القتال. ولا يعرف عدد الخسائر في الجانب الإريتري، إلا أن تقارير غير مؤكدة تفيد بأن الخسائر الإريترية ليست كبيرة؛

(ن) ما بعد الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه: عقب تزايد الإعراب عن القلق الدولي ومداولات مجلس الأمن الذي دعا، في جملة أمور، إلى سحب القوات إلى مواقعها السابقة، تنسحب القوات المسلحة الجيبوتية إلى حوالي ٤ أو ٥ كيلومترات بعيدا عن المواقع الإريترية. واستطاعت بعثة تقصي الحقائق تأكيد حدوث الانسحاب في الميدان. أما قوات الدفاع الإريترية فتتجاهل من جانبها النداءات الداعية إلى الانسحاب من مواقعها على مرتفعات رأس دوميرة، أو على أقل تقدير لم تستطع البعثة التحقق من ردود فعل قوات الدفاع الإريترية على نداء مجلس الأمن الداعي إلى الانسحاب من مواقعها المحتلة حديثا.

سادسا – مبادرات الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات وجهود الأطراف الفاعلة الثنائية

الاتحاد الأفريقي

١٨ – في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وجه وزير الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي رسالة إلى رئيس مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي يبلغه فيها بأن إريتريا تحتل جزءا من إقليم

جيبوتي في منطقة دوميرة منذ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وطلب إلى مجلس السلام والأمن إرسال لجنة لتقصي الحقائق من أجل تقييم الوضع. وأشار أيضا إلى أن إريتريا أقدمت في عام ١٩٩٦ على ''التوغل عسكريا في المنطقة ونشرت خريطة عدل فيها خط الحدود بين البلدين''.

١٩ - وفي الجلسات ١٢١ و ١٢٥ و ١٣٠ المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل و ٢ و ٢٦ أيار/مايو على التوالي، استعرض مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي الوضع وأكد الحاجة الملحة إلى إرسال لجنة لتقصي الحقائق كما طلبت جيبوتي. ثم بعثت مفوضية الاتحاد الأفريقي برسالة إلى سلطات جيبوتي وإريتريا تبلغها فيها بأنها تعتزم إيفاد البعثة المزمعة في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه. وفي ٢ حزيران/يونيه، أفادت جيبوتي باستعدادها لاستقبال البعثة في التاريخ المبلغ به. وبناء عليه، زارت بعثة من مفوضية الاتحاد الأفريقي جيبوتي خلال الفترة المذكورة آنفا. وذهبت البعثة إلى دوميرة حيث لاحظت ''اشتداد حالة التوتر'' إذ تمركز الجيشان ''على بعد أقل من ثلاثة أمتار وجها لوجه''. وكان بوسع بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا أن تلاحظ ''أعمال هندسة مدنية هامة وخنادق طويلة حفرت على جوانب الجبل [رأس دوميرة]''. ولم تتلق البعثة موافقة من السلطات في أسمرة لزيارة إريتريا.

٢٠ - وفي الجلسة ١٣٦، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، تلقى مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد الأفريقي وأصدر بيانا ''لاحظ [فيه] بأسف أن السلطات الإريترية لم توافق بعد على استقبال البعثة'' و ''حث البلدين على إظهار أقصى درجات ضبط النفس'' و ''اللجوء إلى الحوار لحل أي نزاع ثنائي''. كذلك فإن مجلس السلام والأمن ''دعا إلى عودة الوضع إلى الحالة التي كانت سائدة على الحدود المشتركة بين البلدين قبل الأحداث التي أدت إلى التوتر الحالي، بما في ذلك انسحاب جميع القوات التي اتخذت مواقعها على الحدود منذ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨''.

٢١ - وحتى وقت إتمام هذا التقرير، ما زال الاتحاد الأفريقي ينتظر استقبال المسؤولين الإريتريين لبعثته. وما زال الاتحاد الأفريقي يحدوه الأمل في أنه، بعد اتصالات أولية بين رئيس إريتريا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على هامش مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، فضلا عن الاتصالات مع وزير خارجية إريتريا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في شرم الشيخ، سوف توجه الدعوة التي طال انتظارها إلى رئيس المفوضية بينغ لزيارة أسمرة وإجراء مشاورات مع السلطات الإريترية. بيد أن الاتحاد الأفريقي يقر أيضا بمحدودية قدرته على التحرك، لا سيما أن إريتريا لا تحضر اجتماعاته في أديس أبابا بسبب نزاعها مع إثيوبيا.

جامعة الدول العربية

٢٢ - قبل بعثة الاتحاد الأفريقي، أوفدت جامعة الدول العربية في مطلع أيار/مايو بعثتها لتقصي الحقائق إلى جيبوتي وإريتريا. وتم استقبال البعثة في جيبوتي وحظيت بتعاون تام من السلطات الجيبوتية. وسعت البعثة أيضا إلى لقاء المسؤولين الإريتريين لكنه لم يتم إصدار تأشيرات سفر إلى إريتريا لأفرادها. وعلاوة على هذه البعثة، حثت جامعة الدول العربية على الحوار بين البلدين لحل الأزمة ودعت إريتريا إلى سحب جنودها من دوميرة.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

٢٣ - كما ناقش مؤتمر القمة الثاني عشر للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المعقود في أديس أبابا في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الحالة بين جيبوتي وإريتريا. وأعرب عن قلقه، في بيانه الختامي، إزاء ''الهجوم العسكري الذي شنه مؤخرا جنود إريتريون'' في رأس دوميرة و ''أهاب بالطرفين، وبخاصة إريتريا، قبول الوساطة لحل الأزمة بالوسائل السلمية والعودة إلى الحالة التي كانت سائدة على الحدود''.

٢٤ - وخلال المناقشات التي أجرتها بعثة تقصي الحقائق مع كبار مسؤولي الهيئة في جيبوتي، اعترفت الهيئة دون الإقليمية أيضا بمحدودية قدرتها على التعامل مع الأزمة لأن إريتريا قد علقت عضويتها في الهيئة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويجري بذل الجهود لتشجيع إريتريا على العودة إلى الهيئة. وإذا ما كللت هذه الجهود بالنجاح، فإن الهيئة يمكنها أن تكون في وضع يتيح لها القيام بدور في الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر بين جيبوتي وإريتريا.

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

٢٥ - قامت بعثة لتقصي الحقائق كلفتها بمهمتها لجنة سفراء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في بروكسل بزيارة لجيبوتي أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٨. والتقت البعثة برئيس جيبوتي ومسؤولين حكوميين آخرين وقامت بزيارة ميدانية لدوميرة. غير أن البعثة لم تتمكن من زيارة إريتريا ولا من مناقشة الحالة على الحدود الجيبوتية - الإريترية مع أي مسؤول إريتري.

المفوضية الأوروبية

٢٦ - كان المفوض الأوروبي للتنمية والمعونة الإنسانية، لويس ميشيل، هو فيما يبدو المسؤول الدولي الوحيد الذي زار أسمرة علنا في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه مباشرة. وأشارت التقارير إلى أنه زار إريتريا يومي ١٤ و ١٥

حزيران/يونيه وأجرى محادثات مع رئيس إريتريا بشأن مواضيع منها الأزمة مع جيبوتي. ولم تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق من لقاء المفوض ميشيل نظرا لضيق الوقت وصعوبة ترتيب موعد لذلك.

الجهود الثنائية

٢٧ - منذ اندلاع الأزمة بين جيبوتي وإريتريا، عرض عدة أصدقاء وبلدان مجاورة مساعدتهم لتيسير إيجاد حل سلمي للنزاع. ومن أبرز عروض التيسير هذه عرضا قطر واليمن. ولم تكشف نتائج هذه العروض لبعثة تقصي الحقائق خلال زيارتها أديس أبابا وجيبوتي.

سابعا - الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق

ألف - الحالة العسكرية في دوميرة

٢٨ - يتبين من الصور الفوتوغرافية التي وفرتها حكومة جيبوتي والتي تم تأكيدها خلال زيارة البعثة أن رأس دوميرة معلم جغرافي يتسم بقحولته وطابعه الصخري ونتوئه داخل البحر الأحمر، في منطقة تقع بين جيبوتي وإريتريا. وفي الجانب الشمالي لرأس دوميرة هناك خليج صغير قيل إن قوات الدفاع الإريترية قامت بتحسينه لبناء مرفأ (زعم بعض من تحاورت معهم البعثة أنه مرفق بحري صغير) والوصول إلى أعلى المعلم من الجانب الإريتري. وإلى أن يتم ذلك، فإن الوصول إلى قمة رأس دوميرة يتم من الجانب الجيبوتي إلى الجنوب فقط. وفي شرق رأس دوميرة توجد جزيرة دوميرة، التي يبدو أنها كانت امتدادا لرأس دوميرة.

٢٩ - ووفقا لخريطة عام ١٩٥٤ التي أطلع وزير الخارجية والتعاون الدولي في جيبوتي البعثة عليها، فإن الجزء الشرقي من رأس دوميرة وجزيرة دوميرة يندرج ضمن جيبوتي رغم أن ذلك الجزء من الحدود ما زال ينبغي ترسيمه بصورة رسمية. ويطل كل من رأس دوميرة وجزيرة دوميرة على مضيق باب المندب، الواقع بين الساحل الجيبوتي واليمن على بعد نحو ٣٥ كيلومترا شمال غرب الموقع المقترح الذي سيتم فيه إنشاء جسر أعلن عنه مؤخرا بملايين الدولارات بين جيبوتي واليمن (وهو استثمار ضخم وعمل هندسي يجمع اتحادات صناعيين عرب وبلدان الخليج). وانطلاقا من قمة رأس دوميرة، يمكن لقوة ما أن تشرف وتطل على المسالك البرية المؤدية إلى إريتريا من الجنوب إذ إن بقية الحدود تتبع مجرى نهر وبما، الذي قد يكون عائقا أمام المركبات المدرعة والمركبات ذات العجلات.

٣٠ - وتمكنت بعثة تقصي الحقائق من زيارة المنطقة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وعاينت الموقع المتنازع عليه من بعد باستخدام منظار. وكان من الصعب تقييم التحصينات الدفاعية (الأدلة الفوتوغرافية التي قدمتها جيبوتي) التي قيل إن قوات الدفاع الإريترية بنتها على رأس دوميرة. وقدم الجيش الجيبوتي موجزا جيدا جدا للحالة إلى البعثة مشفوعا بتفاصيل وصور فوتوغرافية عن خلفية القوات المسلحة الجيبوتية وتعزيز قواتها العسكرية وإعادة تمركزها. ووفقا لما جاء في ذلك الموجز، فقد قامت قوات الدفاع الإريترية بتطوير مواقعها على نطاق واسع من خلال خنادق اتصال مدعمة بالحجر تحيط بالطرف الشرقي لرأس دوميرة وتحصينات على مسافات من بعضها البعض على امتداد الخنادق.

٣١ - ولاحظت البعثة أن القوات العسكرية الجيبوتية انسحبت أربعة إلى خمسة كيلومترات بعيدا عن المنطقة المتنازع عليها، وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/20) الذي حث فيه المجلس ''الطرفين ... على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وعلى سحب القوات إلى مواقعها المعروفة سابقا''. واتخذت القوات المسلحة الجيبوتية، التي تدعمها القوات العسكرية الفرنسية من الناحية اللوجستية (وفقا لمعاهدة الدفاع المبرمة بين فرنسا وجيبوتي عام ١٩٧٧)، موقفا دفاعيا بعيدا عن مدى مدافع هاون قوات الدفاع الإريترية. ومن الموقع الذي عاينت منه البعثة المنشآت على رأس دوميرة، لم يتضح ما إذا كانت القوات العسكرية الإريترية ما زالت تقيم ما أشار إليه عدد من المحاورين باعتباره ''مواقع دفاعية'' على الجبل. وزعم بعض المحاورين أن قوات الدفاع الإريترية قد نشرت أسلحة مضادة للطائرات في إطار تحصيناتها، ولم تتمكن البعثة من تحديد تلك الأسلحة بوضوح أو أي منظومات أسلحة أخرى من النقطة التي قامت منها بالمعاينة جنوب المنطقة المتنازع عليها. كما لم يكن في وسع البعثة تحديد ما إذا كانت قوات الدفاع الإريترية أنجزت فعلا مهمتها (الانتشار) في المنطقة، ولم تتمكن من الانتهاء إلى استنتاج أن الوقائع الجديدة على الأرض ستصبح هي الواقع الجديد في رأس دوميرة.

٣٢ - وأشار بعض المحاورين العسكريين الذين استشارتهم البعثة إلى أن قوات الدفاع الإريترية الموجودة في رأس دوميرة تتألف من كتيبة واحدة، تدعمها فصيلة مدفعية وفصيلة مدرعات ومهندسين يتولون تشييد التحصينات وبناء المرفق البحري الصغير. ويزعم إجمالا أن القوات الإريترية قد يتراوح قوامها بين ٥٠٠ و ٦٠٠ جندي، ويمكن تعزيزها بسرعة بالجنود انطلاقا من ميناء عصب أو غيره من المواقع القريبة من الحدود.

٣٣ - أما القوات العسكرية الجيبوتية فلديها تقريبا كتيبة من كل من المشاة والمدفعية وسلاح المدرعات نشرت في الأمام للاضطلاع للدفاع عن المنطقة في ظل الظروف الصعبة

جدا. وعلاوة على نشر الأفراد والمدرعات، هناك حاجة إلى دعم جوي عن قرب، ودعم بالطائرات الهجومية والمدفعية وربما دعم مدفعي بحري للقيام بأي عمل عسكري هجومي ضد رأس دوميرة. ولا يستطيع الجيش الجيبوتي إرسال مثل هذه القوة إلى الميدان دون دعم كبير. وإضافة إلى ذلك، سيكون من الصعب على القوات المسلحة الجيبوتية إبقاء قوة يناهز قوامها ١ ٠٠٠ جندي في الميدان لفترة أطول إذ إن متوسط إجمالي قوتها هو ٤ ٤٠٠ جندي، من بينهم قوات الدرك، التي تضم نحو ٨٠٠ فرد.

٣٤ - وفي الوقت الحاضر، يمكن وصف الحالة الأمنية على الأرض بأنها مستقرة لكنها متوترة، ويزيد من توترها قساوة الظروف السائدة في المنطقة في هذه الفترة من السنة. وليس من الواضح إلى متى تظل قوات الدفاع الإريترية مستعدة للبقاء في المواقع المتنازع عليها. وتبدو جيبوتي مستعدة للدفاع عن إقليمها رغم أنها ما زالت تتبع القنوات الدبلوماسية والسياسية لحل المسألة سلميا. وبما أن البعثة تعذر عليها التشاور مع السلطات الإريترية، فمن الصعب تحديد الأسباب التي حدت بإريتريا بالضبط إلى القيام بهذه المغامرة وماهية الأعمال التي يتوقع أن يقوم بها الجانب الإريتري في المستقبل. لكنه من غير المرجح، انطلاقا من معاينة البعثة ومن منظور الخبراء العسكريين الملمين بقضايا المنطقة على السواء، أن تقوم قوات الدفاع الإريترية بالتقدم أكثر داخل إقليم جيبوتي.

٣٥ - وهناك أمر لا نزاع فيه أكدته بعثة تقصي الحقائق وهو أن مأزقا قد نشأ بين جيبوتي وإريتريا، وهو مأزق لا يمكن الخروج منه إلا بالوسائل الدبلوماسية، لا سيما أن المستويات الحالية للقوات العسكرية المنتشرة مستويات لا يمكن الإبقاء عليها وتشكل عبئا جائرا على شعبي جيبوتي وإريتريا.

باء - تأثير الأزمة على العلاقات بين الدولتين

٣٦ - حافظت جيبوتي وإريتريا على علاقات ثنائية جيدة بصفة عامة،حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأثناء عمل بعثة تقصي الحقائق، ترددت بصورة منتظمة مسألة كون جيبوتي هي الدولة المجاورة الوحيدة (باستثناء المملكة العربية السعودية والسودان) التي تمتعت إريتريا بعلاقات طيبة معها إلى أن اندلع النزاع الحالي. وطبقاً لوصف السلطات الجيبوتية، فقد حاولت جيبوتي في المقام الأول، ومن منطلق تلك الاعتبارات، أن تحل الأزمة الحالية على مستوى القيادة وعن طريق الآليات الثنائية القائمة بين البلدين. ومن بين أهم تلك الآليات اتفاق عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بين وزيري الدفاع في البلدين، بناء على معاهدة للصداقة والتعاون بين إريتريا وجيبوتي، واتفاق بشأن المسائل الأمنية وُقّع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٣٧ - وأحيطت البعثة علما بأنه، بموجب اتفاق عام ٢٠٠٦، تعهد البلدان باحترام حدود كل منهما، واتفقا على إقامة لجنة عسكرية وتقنية مشتركة، تجتمع كل ستة أشهر أو بناء على طلب أي من الطرفين. كما اتفقا أيضا على أن تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على كل من مستوى الوزراء ومستوى القيادة العسكرية. وفي هذا الوقت الحاسم الأهمية في تاريخ العلاقات بين البلدين، يبدو أن جميع الآليات المذكورة أعلاه قد أصبحت معطلة، وهو موقف تعزوه السلطات الجيبوتية إلى عدم توافر الإرادة السياسية لدى القيادة الإريترية وعدم شفافيتها فيما يخص نواياها الحقيقية.

٣٨ - ومنذ بداية التوترات الحالية، تدهورت العلاقات بين جيبوتي وإريتريا تدهورا كبيرا، مما حدا بجيبوتي إلى أن تستدعي سفيرها لدى إريتريا وأن تطرد سفير إريتريا لدى جيبوتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وجميع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين موقوفة حاليا، حيث تواصل إريتريا التقليل من خطورة الحالة ورفض جميع المحاولات التي تبذلها منظمات إقليمية ودولية، من بينها الأمم المتحدة، لمساعدة البلدين على تخفيض حدة التوتر.

٣٩ - ونظرا لحجم الأزمة الحالية، التي أدت بالفعل إلى فقدان عدد كبير من أرواح البشر، ونظرا لانقطاع العلاقات الثنائية بين البلدين، فلا يمكن إلا لتدخل سياسي على المستوى الذي تقبله إريتريا أن يؤدي إلى تخفيف التوتر وإقناع الطرفين بسحب القوات العسكرية من حدودهما المشتركة والعودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل تلك الأحداث. وتنصح البعثة بقوة بعدم قيام أي من الطرفين بأي إجراء عسكري، حيث أن من المؤكد أنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع القائم. ولكن البعثة تشعر بحاجة ماسة إلى إعادة بناء الثقة بين الدولتين ومداواة الجروح التي تسببها الأزمة كل يوم.

جيم - الأثر الإنساني للأزمة

التأثير على السكان المحليين في منطقة أوبوك

٤٠ - يجري النزاع الحدودي في أكثر مناطق جيبوتي جفافا وأقلها سكانا. ولم يجر ربط المدينة الرئيسية، أوبوك، ببقية البلد بطريق مرصوف بالأسفلت سوى في الآونة الأخيرة. وحسب ما قاله طبيب منطقة أوبوك، يعيش في تلك المنطقة من جيبوتي حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم رعاة. ويعبر الرعاة الحدود على نحو منتظم تبعاً للفصول، بحثا عن مراع أفضل وموارد مياه أوفر. ومعظم من يعيشون بالقرب من الحدود مع إريتريا وإثيوبيا بدو رحل لا يحملون أية وثائق هويات وطنية ويتحركون بحرية مع ماشيتهم من منطقة إلى أخرى. وقد أثر الجفاف الحالي بصورة خاصة على الأجزاء الشمالية والشرقية من

منطقة أوبوك. ووصلت معدلات سوء التغذية إلى مستويات تنذر بالخطر، وتعتمد نسبة كبيرة من السكان على المعونة الغذائية و/أو إمدادات المياه المنقولة بالشاحنات.

٤١ - وأُبلِغ بأن الاشتباكات التي وقعت في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وما تلاها من تحويل دوميرة وموللولي إلى منطقة نشاط عسكري قد سببت تشريد حوالي ٢٠٧ عائلات، نُقلت مؤقتا إلى موقعين في منطقة أوبوك، يسميان أندولي وخور أنغار. وتستفيد جميع العائلات المشردة حاليا من المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي، كما تتلقى العائلات الموجودة في خور أنغار المياه المنقولة بالشاحنات التي تنظمها السلطات الوطنية بمساعدة تقدمها اليونيسيف تتمثل في الإمداد بالوقود والصيانة. ولم تتمكن بعثة تقصي الحقائق من زيارة العائلات المشردة، حيث أن كلا من الموقعين المذكورين أعلاه اللذين نقلت إليهما بعيد جدا عن دوميرة.

٤٢ - ومع أن عدد الأشخاص المشردين قليل نسبيا، فإن عسكرة منطقة الحدود كان له أثر سلبي على سكان المنطقة من نواحٍ عديدة. أولا، تسبب التدفق الفجائي لمئات من أفراد القوات المسلحة إلى تلك المنطقة في مزيد من الضغط على الموارد الشحيحة المتاحة، ولا سيما المياه والمراعي؛ وتشعر اليونيسيف بالقلق من أن واحدا من الآبار القليلة في المنطقة يستخدم الآن بصورة حصرية لإمداد القوات العسكرية الجيبوتية بالمياه. ثانيا، يتسبب إغلاق حوالي ٨٠ كيلومترا من الحدود بين جيبوتي وإريتريا في عرقلة الهجرات التقليدية كما يهدد سبل معيشة الرعاة في كل من البلدين، وكذلك في إثيوبيا. ثالثا، تسبب إغلاق الحدود الجيبوتية - الإريترية في تقسيم عائلات عديدة، حيث تُرك بعض أفراد الأسرة في الجانب الجيبوتي بينما يوجد آخرون في الأراضي التي تسيطر عليها إريتريا. ولا تتوفر لمعظم العائلات المتأثرة معلومات عن أماكن وجود أفرادها الذين انفصلوا عنها.

المسائل المتعلقة بالحماية

٤٣ - وتتعلق أخطر الشواغل حاليا بالحماية. وقد أُبلِغ بأن تسعة عشر من المقاتلين الجيبوتيين مفقودون في المعارك منذ الاشتباكات التي وقعت في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه. وقد أحيلت قائمة الأفراد الجيبوتيين المفقودين إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال بعثته المخصصة التي أوفدت إلى جيبوتي في الآونة الأخيرة. وتمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية من زيارة ١٩ من المقاتلين الإريتريين المحتجزين كأسرى لدى السلطات الجيبوتية منذ تلك الاشتباكات. ومن المقرر قيام لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة أخرى إلى جيبوتي في منتصف شهر آب/أغسطس.

٤٤ - وللجنة الصليب الأحمر الدولية وجود في إريتريا، ولكن السلطات ظلت تنكر حتى الآن وقوع أحداث الحدود في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه. وتبعا لذلك، كان من المستحيل على لجنة الصليب الأحمر التأكد من وجود أسرى حرب جيبوتيين في إريتريا نتيجة لتلك الأحداث.

٤٥ - وكما ذُكِر أعلاه، فر عدد من الجنود والضباط الإريتريين من قوات الدفاع الإريترية وعبروا إلى جيبوتي منذ بداية الأزمة. ووفقا لرواية الأمين العام لوزارة الداخلية الجيبوتية، يوجد ٣٦ من الفارين الإريتريين حاليا في عهدة السلطات الجيبوتية (تلقى مكتب مفوضية اللاجئين تقارير غير مؤكدة بأن ما يصل إلى ١٠٠ من الفارين الإريتريين موجودون الآن في جيبوتي، وأن مزيدا منهم يصلون، وبعضهم من كبار الضباط في قوات الدفاع الإريترية). وقد اتصلت وزارة الداخلية الجيبوتية بمفوضية اللاجئين طالبة منها أن تؤوي الفارين وتساعدهم، وكذلك أن تساعد على تقرير حالتهم.

٤٦ - وتوجد لدى مفوضية اللاجئين سياسة صارمة للتعامل مع المقاتلين والمقاتلين السابقين. ويُنظر في أمر الفارين على نحو منفصل عن غيرهم من اللاجئين أو طالبي اللجوء. ويوضعون تحت حماية الحكومة المستضيفة ولا يمكن تقديم مساعدة مباشرة من مفوضية اللاجئين لهم إلا بموافقة نائب المفوض السامي. ومن أجل تقرير ما إذا كان الفارون مؤهلين لوضع اللاجئ، يجب التوصل إلى إثبات أنهم نبذوا أي نشاط عسكري قبل فترة طويلة من المطالبة بوضع اللاجئ. وتطبق شروط صارمة للاستبعاد على الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو جرائم حرب. وجرى تطمين البعثة إلى أن مفوضية اللاجئين ستقدم الدعم إلى السلطات الجيبوتية في تقرير حالة الفارين الإريتريين الموجودين حاليا على الأراضي الجيبوتية.

٤٧ - ويمكن إعادة توطين الفارين من قوات الدفاع الإريترية في بلد ثالث لمن يحصل منهم على وضع لاجئ. ويمكن أن يكون ذلك أحد تدابير بناء الثقة وربما يمكن أن يخفف التوترات بشأن تلك المسألة الحساسة. وسيتعين كذلك توضيح مستقبل من لن يُمنحوا وضع لاجئ، لا سيما ما إذا كانت السلطات الجيبوتية ستعاملهم على أنهم أسرى حرب أم لا. ولكن النظر في هذه المسألة بمزيد من التفصيل يعتبر خارجا عن نطاق بعثة تقصي الحقائق هذه.

معالجة المصابين

٤٨ - عقب الاشتباكات التي وقعت في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه، قامت القوات الفرنسية بإخلاء حوالي ٥٥ من المقاتلين الجيبوتيين ومعالجتهم. ويمكن إذا دعت الضرورة أن تقدم القوات الفرنسية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة غير الحكومية أطباء

بلا حدود (ولكل منها وجود صغير في جيبوتي)، إمدادات إضافية لمعالجة المقاتلين والمدنيين الذين أصيبوا أثناء الحرب.

ثامنا – ملاحظات

٤٩ – أثبتت البعثة حقيقة هامة هي أن سلطات جيبوتي تعتبر أنه لا يمكن القبول بقيام أحد جيرانها بالاعتداء على بلدها، واحتلال إقليمها الخاضع لسيادتها، والأسوأ من ذلك، رفض ذلك الجار البدء في حوار أو شرح الأعمال التي قام بها. وتبيَّن لبعثة تقصي الحقائق أن الوضع على الحدود متوتر جدا وأن شعب جيبوتي ينتظر الكثير، خصوصا من الأمم المتحدة. وخلال زيارة البعثة لجيبوتي، أعربت سلطات البلد بقوة عن خيبة أملها إزاء الخيانة التي بدرت من بلد مجاور هو إريتريا. وفي أوساط العدد المحدود من قطاعات السكان الذين التقتهم البعثة، برز الإحباط والسخط إزاء الاستهداف الجائر الذي يلحق بجيبوتي والذي يدفع بها نحو أزمة هي في غنى عنها، معتبرةً إياها وسيلة لإلهاء البلد عن جهوده الإنمائية ومساعيه الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

٥٠ – وداخل صفوف الجيش الجيبوتي، يسود الغضب إزاء الأعمال التي تقوم بها قوات الدفاع الإريترية والصمت المتعمد للقيادة الإريترية، كما لو كان احتلال أجزاء من أراضٍ خاضعة لسيادة بلد آخر أمرا عاديا. وأعرب العديد من كبار الضباط للبعثة، بعبارات شديدة اللهجة، عن عدم ارتياحهم لحملهم على تقبّل حقيقة أن الجيش الجيبوتي اضطر إلى الانسحاب من أراضيه بعدما احتلت إريتريا دوميرة بالقوة. ورغم ادعائهم بأنهم انسحبوا استجابةً للنداءات التي وجهها مجلس الأمن، فقد قارنوا أعمالهم بأعمال إريتريا، التي لم تعمد فقط إلى احتلال أراض جيبوتية ذات سيادة، بل رفضوا التعامل مع جيبوتي أو التعاون مع جهود المجتمع الدولي لترع فتيل الأزمة. ويمكن لإريتريا بذلك أن تستفز جيبوتي عمدا أو عن غير قصد للدخول في حرب عبثية أخرى في القرن الأفريقي.

٥١ – وترغب اللجنة، بعدما استفاضت في درس جميع ما توفر لديها من حقائق، في إبراز الملاحظات المحددة التالية:

(أ) تشكل التطورات الأخيرة التي شهدتها الحدود الإريترية – الجيبوتية، ولا سيما عسكرة منطقة دوميرة، تهديدا لاستقرار جيبوتي ولتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. كما يشكل التوتر القائم حاليا خطرا كبيرا على السلم والأمن الأهليين داخل البلد، لأن من شأنه تعريض حكومة جيبوتي المنتخبة ديمقراطيا لضغط لا موجب له من قبل جيش ساخط في جيبوتي يتوق إلى استعادة دوميرة بالقوة من قوات الدفاع الإريترية. وفي حال سُمح باستمرارِ

الاحتلال الإريتري لدوميرة باعتباره أمرا واقعا، قد يبدأ الجيش الجيبوتي في اعتبار القيادة السياسية للبلد قيادةً ضعيفة وغير قادرة على التصدي للاحتلال القائم حاليا لأراضي جيبوتي. ويمكن لمثل هذا السيناريو أن يفضي بسهولة إلى عدم استقرار سياسي. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن حشد الجيش الجيبوتي على الحدود هو أمر لا يمكن للبلد تحمله ومن شأنه أن يشكل نزفا هائلا للموارد المحدودة للبلد؛

(ب) يمكن لقضية جيبوتي وإريتريا، ما لم تعالَج في الوقت المناسب وعلى نحو شامل، أن تنعكس سلبا إلى حد كبير على المنطقة بأسرها وعلى المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. فاحتمال زعزعة الاستقرار في جيبوتي وعسكرة مضيق باب المندب لا يبشران بالخير بالنسبة للسلام في المنطقة أو للشحن البحري والاستثمار الدوليين. لذا يجب أن يشكل إيجاد حلول مسألة ذات أولوية قصوى؛

(ج) حددت البعثة علاقة عضوية بين النزاع بين إثيوبيا وإريتريا من جهة والأزمة بين إريتريا وجيبوتي من جهة أخرى. ومع أن هذه المسألة لم تناقَش أبدا بشكل مستفيض خلال القيام بالبعثة، فمن المؤكد تقريبا أن تحقيق تقدم جوهري في عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا سيقطع شوطا طويلا نحو كفالة تعاون إريتريا في الجهود الرامية إلى تجريد حدودها مع جيبوتي من السلاح. كما أن من شأن أي تقدم في حل القضية بين إثيوبيا وإريتريا أن يشجع إريتريا على قبول عملية تحكيم دولي قد تفضي إلى ترسيم للحدود الإريترية – الجيبوتية يحظى بقبول الطرفين. وينبغي عدم التقليل من شأن الأثر الكبير الذي يمكن أن يترتب على نزاع طويل الأمد بين إثيوبيا وإريتريا بالنسبة إلى السلام والاستقرار في كامل القرن الأفريقي، لا سيما بالنظر إلى الإحباط الذي تشعر به كل من إثيوبيا وإريتريا لعدم إحراز تقدم في هذه القضية منذ صدور حكم لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويوافق أعضاء بعثة تقصي الحقائق على الرأي الذي يزداد قبولا بأن قدرا كبيرا من عدم الاستقرار في تلك المنطقة مرتبط بعدم إنجاز الأمور وبعدم حل الخلاف بين إثيوبيا وإريتريا، ولا سيما جهودهما الرامية إلى تقويض مصالح وأعمال البلد الآخر (حقيقية كانت أو متخيلة) في المنطقة، سواء في جيبوتي أو في الصومال؛

(د) تتمتع إريتريا بتجربة جيدة في الإجراءات القضائية والتحكيم لحل النزاعات الحدودية، بما في ذلك مع إثيوبيا واليمن. وإذا كانت إريتريا تعتقد أن لديها نزاعا حدوديا مع جيبوتي، ينبغي تشجيع إريتريا على إعلان ذلك جهارا وعلى إخضاع تلك الدعوى لعملية سياسية و/أو قضائية أو للتحكيم بغية حلها؛

(هـ) على الأمد القصير، قد لا يكون هناك حل مرضٍ لهذا النزاع ما لم يُبدِ البلدان، وخصوصا إريتريا، تعاونا كاملا. ومع ذلك، يجب عدم السماح بتحويل هذا الوضع إلى نزاع حدودي لا نهاية له يتم فيه تغيير الحقائق على الأرض وينجرّ فيه جاران إلى نزاعات لا نهاية لها حول كيفية التعامل مع الواقع الجديد على الأرض. ولا يمكن لإريتريا الاستمرار في مقولة أن ليس لديها خلاف مع جيبوتي عندما يكون هناك قدر كبير من الأدلة الدامغة التي تؤكد وجود مشكلة. ونظرا إلى أن ما تقوم به إريتريا من أعمال يؤثر سلبا على بلد آخر، فهي ملزَمة ببدء حوار حول الوضع السائد في دوميرة.

تاسعا – التوصيات

٥٢ – ترغب بعثة تقصي الحقائق من خلال هذا التقرير في أن تؤكد على ضرورة القيام بتحرك سياسي عاجل لإنهاء الأزمة بين إريتريا وجيبوتي. ويبدو واضحا (حتى دون معرفة النوايا الحقيقية للسلطات الإريترية) أن أيا من الجانبين لا يريد مزيدا من التدهور في العلاقات بينهما، أو تصعيدا في حشد القوات أو في الخطاب العدائي. كما يبدو أن الأمم المتحدة تحتل الموقع الأفضل الذي يمكّنها من المساعدة في نزع فتيل التوتر، إذا ما توفرت الإرادة السياسية لحل الأزمة سلميا عند الجانبين. وترد أدناه التوصيات الرئيسية (المؤقتة، إلى حين القيام بزيارة إلى إريتريا) للبعثة:

ألف – اختتام أعمال بعثة تقصي الحقائق

٥٣ – ينبغي تجديد عرض قيام الأمين العام بالمساعي الحميدة لنزع فتيل التوتر بين جيبوتي وإريتريا باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى. وبهدف توفير الزخم اللازم لهذه العملية السياسية، يجب حمل البلدين على الاقتناع بأن مصلحتهما تقضي بوجود بعثة متوازنة لتقصي الحقائق لن تتوصل إلى استنتاجات إلا بعد الاستماع إلى الجانبين. وما برحت السلطات الجيبوتية تتعاون مع بعثة تقصي الحقائق وتسهل عملها؛ ويبقى الآن على القيادة الإريترية أن تقوم بما عليها. وإذا كانت إريتريا تدعي حصول غزو من قبل إثيوبيا أو عدوان من قبل جيبوتي، كما فعلت، يقع على عاتقها إذاً التزامٌ ومسؤوليةٌ دوليان للتعاون مع الأمم المتحدة لإثبات الوقائع. وبغية نقل الأهمية التي يعلقها الأمين العام ومجلس الأمن على إيجاد حل مبكر لهذه الأزمة، وتعزيز ثقة السلطات الإريترية في هذه العملية، يمكن لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي اضطلع سابقا ببعثة ناجحة إلى أسمرة، أن يعود إلى العاصمة الإريترية في الأسابيع المقبلة للتشاور مع القيادة الإريترية.

٥٤ - ويجب عدم إعطاء الإريتريين فترة سماح مفتوحة إلى ما لا نهاية. ويجب التحضير لكيفية التعامل مع الأزمة على نحو لا يقحم الأمم المتحدة في أي مهاترات جدالية أو بيانات سياسية رنانة. وينبغي منح الإريتريين إطارا زمنيا محددا كي يتسنى لهم إصدار تأشيرات الدخول اللازمة وتيسير عمل البعثة، بما في ذلك إجراء زيارات ميدانية للاطلاع على الانتشار على الجانب الإريتري من دوميرة.

٥٥ - والأمم المتحدة هي محط توقعات كبيرة، بل وحتى مَطالِب، بأن تبذل قصاراها من أجل انتشال هذين البلدين من الورطة التي يتخبطان فيها. وينبغي عدم السماح بتفاقم الوضع الراهن بين إريتريا وجيبوتي، ولا سيما الأزمة على الحدود والانهيار الذي أصاب العلاقات الدبلوماسية بينهما، حتى لو كانت المنطقة تبدو ''هادئة وساكنة'' ظاهراً، على حد قول البعض.

باء - بناء الثقة من خلال إزالة المظاهر العسكرية ومعاملة الفارين بشكل أفضل

٥٦ - ينبغي أن يشكل إقناعُ الطرفين، ولا سيما إريتريا، بتجريد الحدود من السلاح والعودة إلى الوضع القائم الذي كان سائدا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أولوية رئيسية للأمم المتحدة ولجميع الجهات الفاعلة الدولية. إذ لا يمكن قطع شوط كبير نحو إيجاد حل سياسي تفاوضي في ظل الحالة الراهنة التي تشهد حشدا للقوات في المنطقة المعنية. وقد تراجع الجيش الجيبوتي منذئذ. وليس من المنطقي إلا أن تقوم القوات الإريترية بالأمر عينه، كما طلب مجلس الأمن. وينبغي عدم السماح لأي بلد بالإفلات من العقاب لتجاهله قرارات مجلس الأمن، لأن ذلك لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة والعالم.

٥٧ - وتشير البعثة إلى أن الاشتباكات التي وقعت في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه أعقبت أسابيع من ارتفاع حدة التوتر على الحدود وأنها كانت في جانب منها وليدة خلافات بين القوات المسلحة الجيبوتية وقوات الدفاع الإريترية حول الطريقة الواجب اتّباعها في كيفية التعامل مع الفارين من قوات الدفاع الإريترية الذين عبروا الحدود إلى جيبوتي بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٨. لذا يُرجَّح أن يكون أي جهد تبذله الأمم المتحدة لتسهيل الحوار بين البلدين حول مستقبل هؤلاء الفارين موضع ترحيب من قبل إريتريا ومن شأنه أن يشكل تاليا تدبيرا هاما لبناء الثقة. وثمة دلائل تشير إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اتصال مع السلطات في كل من جيبوتي وإريتريا بشأن قضية أسرى الحرب والمفقودين أثناء الخدمة، وإلى حد ما، بشأن الفارين المبلَّغ عنهم. بيد أن بعثة تقصي الحقائق لم تكن على بيِّنة بشكل مباشر من طبيعة هذا الاتصال أو نتائجه ومن مضمونهما بشكل محدد. وإذا ما صحت المؤشرات، ينبغي تشجيع اللجنة الدولية للصليب

الأحمر والبلدين على مواصلة هذه المبادرة الإنسانية، في هدوء وبعيدا عن الساحة السياسية. ومن شأن هذا العمل حاليا، أكثر من أي عمل آخر، التشجيع على الحوار، وخلق المساحة السياسية وإيجاد مدخل لنزع فتيل التوتر.

جيم – الإطاران السياسي والقضائي (التحكيم)

٥٨ – حتى ولو أحجمت إريتريا وجيبوتي حتى الآن عن القول بوجود حدود غير مرسَّمة وربما متنازع عليها بين البلدين، فهذا الأمر واقع قائم. كما أن وجود العديد من المعاهدات والبروتوكولات الاستعمارية، فضلا عما لا يقل عن ثلاث خرائط وخطوط حدودية، يشير إلى أن الحدود الموروثة عند الاستقلال يمكن أن تكون موضع خلاف.

٥٩ – وما من شك أن التوصل إلى قرار نهائي بشأن الموقف من الحدود بين إريتريا وجيبوتي يشكل الحل النهائي والأعقل للأزمة الراهنة. كما أنه يشكل خير ضمان لمنع نشوب أزمات مماثلة في المستقبل. لذا ينبغي للجهود المبذولة على المدى الطويل في سبيل الحفاظ على السلام بين إريتريا وجيبوتي أن تركز على الشروع في عملية سياسية جديدة أو على إعادة تنشيط الآليات الثنائية القائمة للتعامل مع هذه المشاكل. أما في حال لم تتمكن هذه العملية من تحقيق النتائج المتوخاة، فيمكن عندئذ للطرفين اللجوء إلى عملية للتحكيم تتوَّج بقرار لترسيم الحدود.

٦٠ – وهناك بالتأكيد حاجة للبلدين إلى الاتفاق على المعاهدات والبروتوكولات الاستعمارية التي ينبغي قبولها كأساس لتحديد حدودهما المشتركة (معاهدة عام ١٨٩٧ بين فرنسا والحبشة؛ والبروتوكولان الموقعان بين فرنسا وإيطاليا عامي ١٩٠٠ و ١٩٠١؛ ومعاهدة عام ١٩٣٥ بين إيطاليا وفرنسا). ومن المأساوي أن يكون البلدان قد وصلا إلى شفير الحرب بسبب معاهدات وبروتوكولات جرى التفاوض بشأنها عندما لم يكن لهما وجود كدولتين مستقلتين. وإلى جانب إعلان القاهرة الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بحرمة الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية عند استقلالها مثلا، يمكن للنزاعات المستمدة من التجربة الحديثة كالنزاع بين تشاد وليبيا على شريط أوزو، أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

٦١ – وبناء على ما ورد أعلاه، ينبغي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل الأزمة بين إريتريا وجيبوتي أن تركز على توفير منبر للبلدين يناقشان فيه مسألة حدودهما المشتركة ويتفقان على عملية عادلة من شأنها أن تؤدي إلى ترسيم الحدود بينهما. وفي هذا الصدد، قد يرغب الأمين العام في أن يستكشف مع الطرفين إمكانية استفادتهما من مساعيه الحميدة لتيسير إجراء هذه المناقشة. ويبدو أن إدارة الشؤون السياسية تحتل الموقع الأفضل الذي

يمكّنها من تيسير الحوار بين البلدين بشأن تحريد الحدود من السلاح وإطلاق عملية سياسية. ويفضَّل أن تجرى هذه العملية بقيادة مبعوث خاص يتسلم مهامه بعد قيام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بزيارته المقترحة إلى أسمرة.

عاشرا - الاستنتاج

٦٢ - هذا التقرير ليس سوى تقرير جزئي أعدته بعثة تقصي الحقائق. وهو، على اقتضابه، يقدم نظرة أكثر تعمقا إلى حالة العلاقات بين إريتريا وجيبوتي. وكل الأمل أن تستجيب السلطات في إريتريا في الوقت المناسب لعرض قيام الأمين العام ببذل مساعيه الحميدة. والوضع لا يزال هشا ومتقلبا ويتطلب تحركا عاجلا. وينبغي للهدوء الحذر السائد ألا يحمل الأمم المتحدة على التقاعس. وفي حال رفضت إريتريا مرة أخرى العرض المقدم من الأمم المتحدة، ينبغي أن تحال هذه المسألة إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب. فثمة بلد ذو سيادة يجري جره إلى القيام بتعبئة عسكرية تشل قدراته ولا طاقة له على تحملها، من أجل مواجهة حالة يمكن في نهاية المطاف أن تهدد السلام الوطني والإقليمي والدولي. وحتى الآن، خلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أنه لا تزال هناك فسحة لمواصلة المعالجة السياسية، ولا سيما مع إريتريا.

المرفق الأول

البروتوكولات والمعاهدات

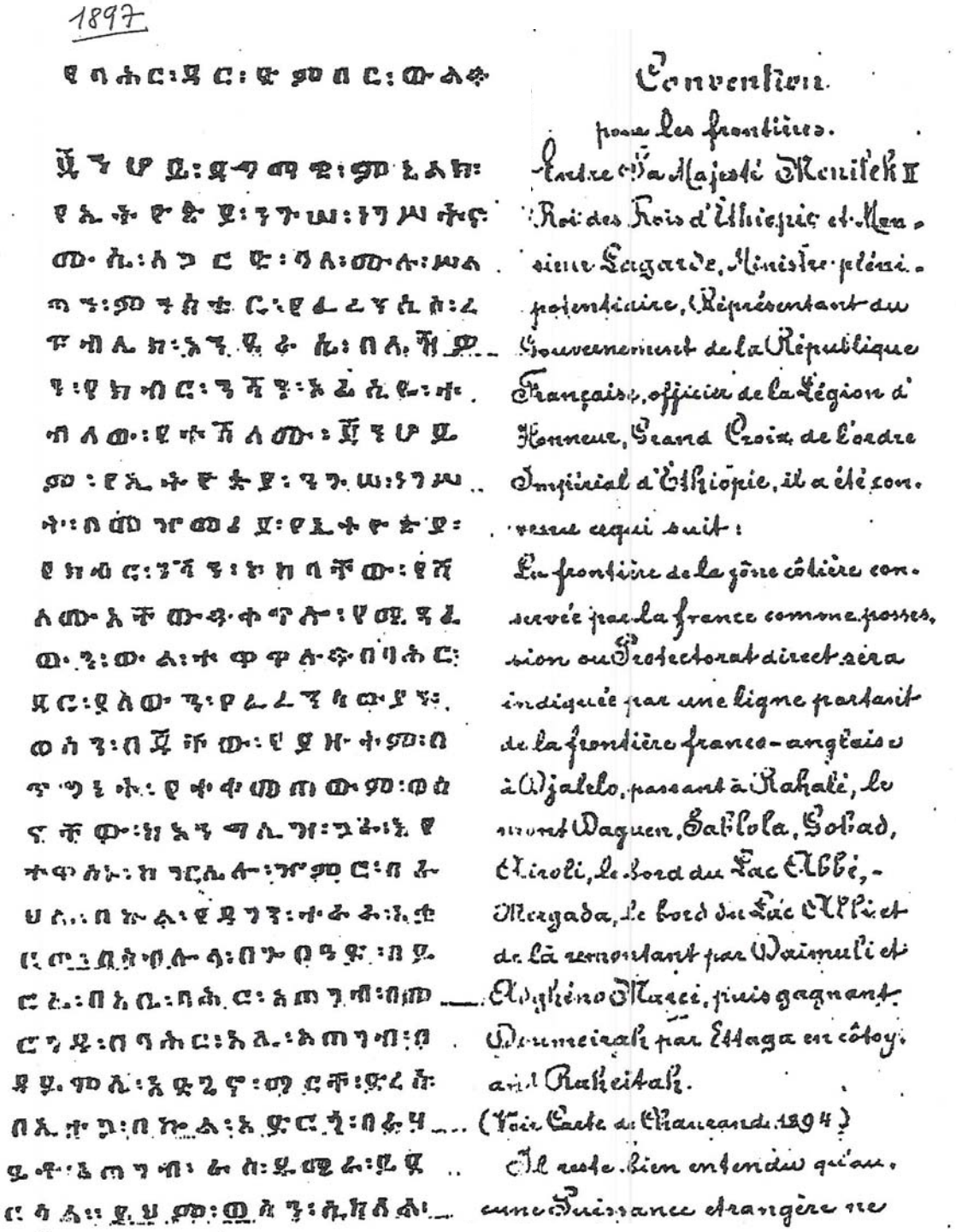

1897

Convention
pour les frontières.

Entre Sa Majesté Menilek II
Roi des Rois d'Ethiopie et Mon-
sieur Lagarde, Ministre plénipo-
tentiaire, Représentant du
Gouvernement de la République
Française, officier de la Légion d'
Honneur, Grand Croix de l'ordre
Impérial d'Ethiopie, il a été con-
venu ce qui suit :

La frontière de la zône côtière con-
servée par la France comme posses-
sion ou Protectorat directe sera
indiquée par une ligne partant
de la frontière franco-anglaise
à Ujalelo, passant à Rahalé, le
mont Waguen, Sabilola, Goliad,
Kinoli, le bord du Lac Abbé, -
Mergada, le bord du Lac Alli et
de là remontant par Waimuli et
Aughéno Mucci, finis gagnant
Dummeirah par Ettaga en côtoy-
ant Rakeitah.
(Voir Carte du Chancelier 1894)

Il reste bien entendu qu'au-
cune Puissance étrangère ne

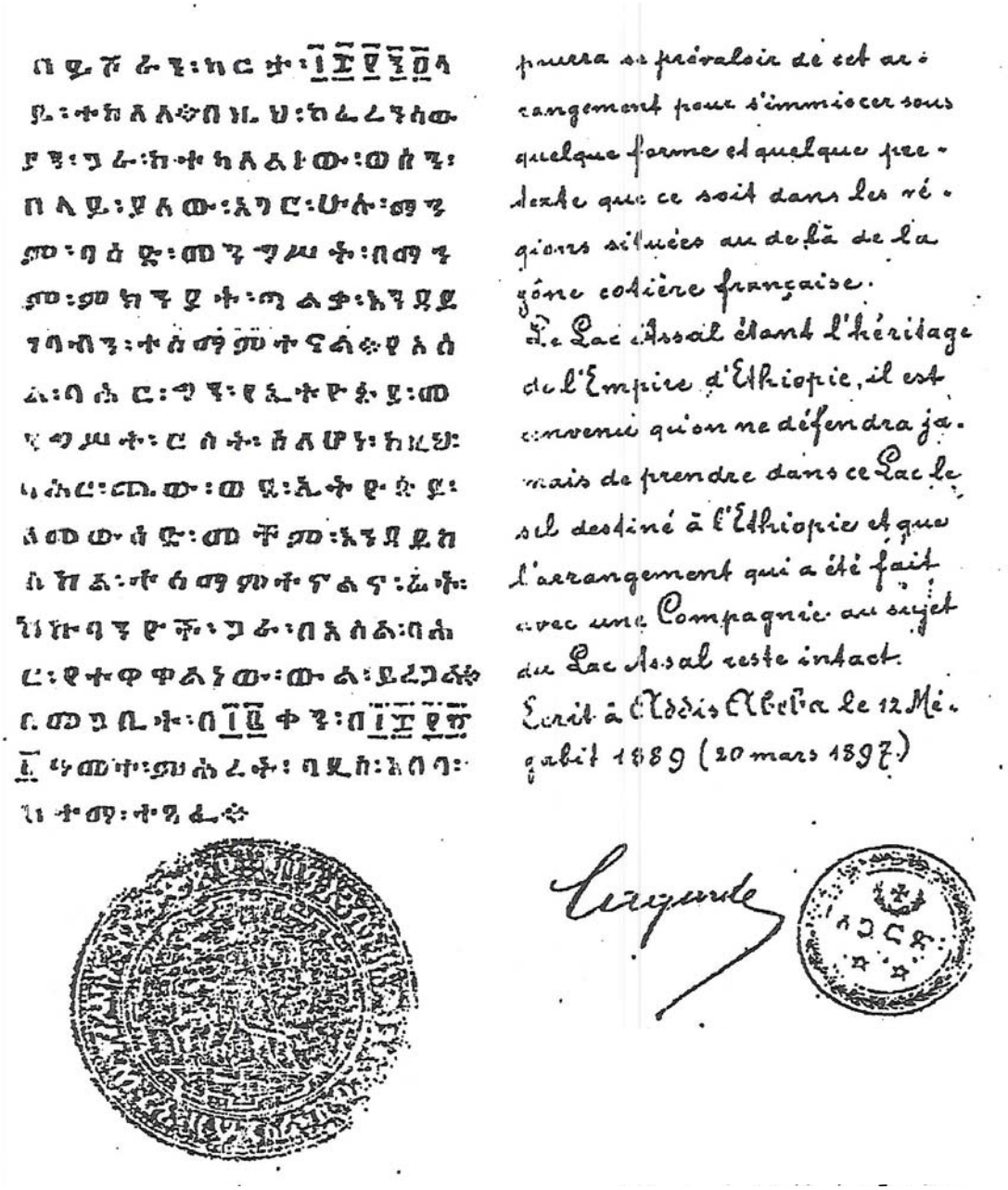

pourra se prévaloir de cet arrangement pour s'immiscer sous quelque forme et quelque prétexte que ce soit dans les régions situées au delà de la zône côtière française.

Le Lac Assal étant l'héritage de l'Empire d'Ethiopie, il est convenu qu'on ne défendra jamais de prendre dans ce Lac le sel destiné à l'Ethiopie et que l'arrangement qui a été fait avec une Compagnie au sujet du Lac Assal reste intact.

Ecrit à Addis Abeba le 12 Miegabit 1889 (20 mars 1897).

donné en 1938

TRAITE ENTRE LA FRANCE ET L'ITALIE
RELATIF AU REGLEMENT DE LEURS INTERETS EN AFRIQUE

Le Président de la République Française et Sa Majesté le Roi d'Italie, désireux de développer en Afrique les relations d'amitié et de bon voisinnage qui existent entre les deux Nations et, pour ce faire, de régler d'une manière définitive les questions pendantes au sujet des Conventions du 28 Septembre 1896 relatives à la Tunisie et de l'Accord de Londres du 26 Avril 1915 en son article 13, ont désigné pour leurs plénipotentiaires, savoir :

le PRESIDENT de la REPUBLIQUE FRANCAISE :

M. Pierre LAVAL, Ministre des Affaires Etrangères,

et SA MAJESTE LE ROI D'ITALIE :

M. Benito MUSSOLINI, Chef du Gouvernement, Ministre des Affaires Etrangères,

lesquels, après avoir reconnu leurs plains pouvoirs en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes :

TITRE Ier. - QUESTIONS TUNISIENNES

Article Ier.

Les situations et les droits des Italiens et sujets coloniaux italiens en Tunisie et des Tunisiens en Italie seront réglé par une Convention Spéciale, dont les bases sont fixées dans un Protocole spécial en date de ce jour, et que les Hautes Parties

./.

contractantes s'engagent à négocier dans les plus bref délai possible, de telle manière qu'elle entre en vigueur à la même date que le présent Traité.

TITRE II. - FRONTIERE ENTRE LA LIBYE ET LES COLONIES FRANCAISES LIMITROPHES

Article 2.

La frontière séparant la Libye de l'Afrique Occidentale Française et de l'Afrique Equatoriale Française à l'est de Tummo, point terminal de la ligne fixée par l'accord de Paris du 12 septembre 1919, sera déterminée ainsi qu'il suit :

- une ligne directe partant de Tummo et rejoignant l'EHI DOMAR DOBA;

- de l'EHI DOMAR DOBA, une ligne droite rejoignant l'extrémité Nord-Est de l'EHI DOGOLOGA;

- de l'EHI DOGOLOGA , une ligne droite rejoignant l'ENNERI TURKOU en un point situé en aval du confluent de celui-ci avec l'ENNERI GUESSO, de telle sorte que le tronçon DOGOLOGA-ENNERI TURKOU de la piste caravanière du Fezzan vers BARDAI reste en territoire français ;

- de ce point, une ligne droite rejoignant le confluent de l'ENNERI BARDAGUE avec l'ENNERI MONOGOI ou OFOUNI;

- de ce confluent, la ligne des hauteurs séparant l'ENNERI BARDAGUE de l'ENNERI MONOGOI ou OFOUNI, puis la ligne des crêtes jusqu'à l'EHI MADOU, de telle sorte que les affluents de droite de l'ENNERI BARDAGUE-ZOUNERI, notamment les ENNERI ODRI, TINAA, OUADAKE, ARAYE, MECHEUR, TIRENNO, AGUESKE, KAYAGA, ABECHE, restent en territoire français ;

./.

- de l'EKI MADOU, une ligne droite rejoignant YEBIGUE, à 10 kilomètres en amont de YEBBI-GOUMA;

- de ce point, une ligne droite rejoignant le point géodésique d'AOZI;

- de ce point, une ligne droite réjoignant l'intersection du 24ème degré de longitude Est Greenwich et du 18ème degré 45' de latitude nord.

Ce tracé est indiqué sur la carte N°.1 jointe au présent Traité.

Article 3.

Des Commissaires spéciaux, délégués à cet effet par les deux Gouvernements, procéderont sur les lieux, d'après les données énoncées à l'article précédent, à une démarcation effective. Ils soumettront aux deux Gouvernements, en même temps que le résultat de leurs travaux, un projet d'accord sur les dispositions à prendre pour assurer d'une manière efficace la police dans la zone frontière et pour y régler l'utilisation des pâturages et des points d'eau par les populations indigènes.

TITRE III. - FRONTIERES ENTRE L'ERYTHREE ET LA COTE FRANCAISE DES SOMALIS

Article 4.

Le tracé suivant sera substitué à la délimitation établie entre l'Erythrée et la Côte Française des Somalis par les Protocoles de Rome en date des 24 Janvier 1900 et 10 Juillet 1901 :

- de DER ELCUA sur le détroit de BAB-EL-MANDEB une ligne droite rejoignant l'OUED WEIMA immédiatement en aval de DAADATO.

./.

Ce tracé est indiqué sur la carte N°2 jointe au présent Traité.

Article 5.

Des Commissaires spéciaux, délégués à cet effet par les deux Gouvernements, procéderont sur les lieux, d'après les données énoncées à l'article précédent, à une démarcation effective. Ils soumettront aux deux Gouvernements, en même temps que le résultat de leurs travaux, un projet d'accord sur les dispositions à prendre pour assurer d'une manière efficace la police dans la zone frontière et pour y régler l'utilisation des pâturages et des points d'eau par les populations indigènes.

Article 6.

La France reconnaît la souveraineté de l'Italie sur l'île DOUMEIRAH et les îlots sans nom adjacents à cette île.

Article 7.

Le présent Traité sera ratifié et les ratifications seront échangées à Rome dans le plus bref délai possible. Il entrera en vigueur le jour de l'échange des ratifications.

En foi de quoi, les Plénipotentiaires susnommés ont signé le présent Traité, établi en double exemplaire, et y ont apposé leurs cachets.

Fait à Rome le 7 Janvier 1935

AMBASSADE DE FRANCE
EN ETHIOPIE

PROTOCOLE DE DELIMITATION DE LA FRONTIERE
ENTRE LA COTE FRANCAISE DES SOMALIS ET L'ETHIOPIE

Le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement Impérial d'Ethiopie, désireux de resserrer les liens d'amitié existant entre la France et l'Ethiopie et de se mettre définitivement d'accord sur le tracé des frontières entre la Côte Française des Somalis et l'Empire d'Ethiopie qui a déjà fait l'objet:

- de la Convention pour les frontières du 20 Mars 1897,
- du Protocole franco-anglo-éthiopien du 18 Avril 1934,
- du Protocole franco-éthiopien du 5 Septembre 1945,
- des accords franco-éthiopiens du 3 Juin 1947,
- des accords franco-éthiopiens du 29 Octobre 1949,
- du Procès-verbal du 6 Mai 1953 de la 16ème réunion de la commission mixte d'abornement de frontières,

ont convenu:

1°) De considérer comme définitif le tracé de la frontière de Mahada-Djalilelo à Dirko-Koma déjà délimité et abornè, tel qu'il est décrit dans le procès-verbal de la 16ème réunion, tenue le 6 Mai 1953, de la Commission franco-éthiopienne d'abornement de frontières et dans ses annexes.

..../.

2°) De procéder, aussitôt après la signature du présent protocole, à la restitution ou au transfert réciproque des territoires occupés par l'une ou l'autre des deux parties au-delà de la frontière déjà délimitée et abornée, l'opération devant commencer quinze jours après cette signature et devant être achevée au plus tard dans le délai d'un mois à partir du commencement de l'opération du transfert. Le point de départ pour l'opération sera Mahada-Djallelo.

3°) De faire procéder ensuite, dans le délai d'un mois après l'achèvement de l'opération du transfert, et suivant les principes adoptés dans le passé par la commission mixte, à la délimitation de la frontière de Dirko-Koma à Adguéno-Garci et de là jusqu'à Daddato, point d'aboutissement des travaux de délimitation de la frontière entre la Côte Française des Somalis et l'Erythrée

4°) De faire procéder, aussitôt après, à l'abornement de cette dernière portion de frontière, de Dirko-Koma à Adguéno-Garci et de là jusqu'à Daddato.

En foi de quoi le présent protocole a été signé en double exemplaire.

Fait à Addis-Abeba, le 16 Janvier 1954

L'Ambassadeur de France

Le Ministre des Affaires Etrangères d'Ethiopie.

10 Juillet 1901

PROTOCOLE.

La Commission spéciale visée par l'article II du Protocole signé à Rome, le 24 janvier 1900, entre la France et l'Italie, au sujet de la frontière délimitant leurs possessions respectives dans la région côtière de la mer Rouge et du golfe d'Aden, ayant achevé, sur les lieux, le travail dont elle avait été chargée, et le dit Protocole devant maintenant être complété d'après les résultats de ce travail, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont stipulé ce qui suit:

La ligne de frontière stipulée par l'article I du Protocole 24 janvier 1900 a son point de départ à la pointe extrême du ras Doumeirah; elle s'identifie ensuite avec la ligne de partage des eaux du promontoire de ce nom; après quoi, à savoir après le parcours d'un kilomètre et demi, elle se dirige en ligne droite au point, sur le Weima, marqué Bisidiro dans la carte ci-annexée.

A partir de Bisidiro, la ligne se confond avec le *thalweg* du Weima, en le remontant jusqu'à la localité que la carte ci-annexée dénomme Daddato, cette localité

marquant ainsi le point extrême de la délimitation franco-italienne établie par le susdit Protocole 24 janvier 1900.

En foi de quoi, le présent Protocole a été dressé et signé en double exemplaire.

Fait à Rome, le 10 juillet 1901.

L'Ambassadeur de France

Le Ministre des affaires étrangères de S. M. le Roi d'Italie

24 janvier 1900

PROTOCOLE.

Les Gouvernements de France et d'Italie ayant convenu de procéder à la délimitation mutuelle de leurs possessions dans la région côtière de la Mer Rouge et du golfe d'Aden, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont stipulé ce qui suit:

Article I.

Les possessions italiennes et les possessions françaises sur la côte de la Mer Rouge sont séparées par une ligne ayant son point de départ à l'extrémité du ras Doumeirah, suivant la ligne de partage des eaux du promontoire de ce nom, et se prolongeant ensuite, dans la direction du sud-ouest, pour atteindre, après un parcours d'environ soixante kilomètres depuis ras Doumeirah, un point à fixer d'après les données suivantes:

Après avoir pris comme point de repère, sur une ligne suivant, à environ soixante kilomètres d'écart, la direction générale de la côte de la Mer Rouge, le point équidistant du littoral italien d'Assab et du littoral français de Tadjourah, on fixera, comme point extrême de la ligne de démarcation dont il est question ci-dessus, un point à nord-ouest du point de repère, à une distance de 15 à 20 kilomètres. Le point extrême et la direction de la ligne de démarcation devront, en tout état, laisser du côté italien les routes caravanières se dirigeant de la côte d'Assab vers l'Aussa.

Article II.

Des Commissaires spéciaux, délégués à cet effet par les deux Gouvernements, procéderont sur les lieux,

d'après les données énoncées à l'article précédent, à une démarcation effective. En prenant pour point de départ de la frontière le ras Doumeirah, et en déterminant le tracé de cette frontière, ils feront en sorte que le point extrême de la ligne puisse être facilement identifié par le choix d'un mamelon, d'un rocher ou d'un autre accident de terrain.

Article III.

Les deux Gouvernements se réservent de régler plus tard la situation de l'île Doumeirah et des îlots sans nom adjacents à cette île. En attendant, ils s'engagent à ne les pas occuper, et à s'opposer, le cas échéant, à toute tentative, de la part d'une tierce puissance, de s'y arroger des droits quelconques.

En foi de quoi, le présent Protocole a été signé en double exemplaire.

Fait à Rome, ce 24 janvier 1900.

L'Ambassadeur de France

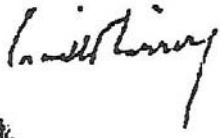

Le Ministre des affaires étrangères de S. M. le Roi d'Italie

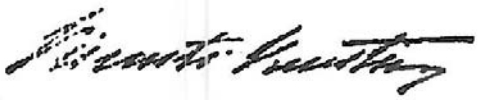

المرفق الثاني

أديس أبابا

ADDIS ABABA

THE AFRICAN UNION

i Amb. Ramtane Lamamra, Commissioner for Peace and Security of the African Union (AU)

ii Mr. Elghassim Wane Head of the AU Conflict Management Division (CMD)

iii Gen. Jaotody Jean de Matha, member of the AU fact-finding mission to Djibouti and itrea, which visited Djibouti from 5-9 June 2008.

THE LEAGUE OF ARAB SSTATES

- Amb. Ahmed Salah-Eldin Noah, Resident Representative of the League of Arab States (LAS) to Ethiopia, the AU and the UNECA. the UN, the Eritrean authorities refused to cooperate with the LAS mission.

ETHIOPIAN GOVERNMENT

- Amb. Sahlewerk Zawde Head of the Africa Department at the Ethiopian Ministry of Foreign Affairs. Met the delegation on behalf of the Vice Minister of Foreign Affairs, H.E. Mr. Tekeda Alemu, who at the time, was out of Addis Ababa.
- Gen. Samoa Chief of Staff of the Ethiopian Armed Forces (EAF), on behalf of the Ministry of Defence

المرفق الثالث

جيبوتي

DJIBOUTI

Membres du Gouvernement
- Son Excellence Monsieur Ismaïl Omar Guelleh, Président de la République. Chef du Gouvernement
- Son Excellence Monsieur Dileita Mohamed Dileita, Premier Ministre
- Son Excellence Monsieur Mahmoud Ali Youssouf, Ministre des Affaires Etrangères et de la Coopération Internationale
- Son Excellence Monsieur Ougoureh Kifleh Ahmed, Ministre de la Défense

Forces Armées Djiboutiennes
- Général Fahti Ahmed Houssein, Chef de l'Etat Major Général
- Général Zakaria Cheik Ibrahim, Chef de l'Etat de la Marine, Commandant du terrain

Présidence
- Mademoiselle Souad Houssein Farrah, Conseillère juridique du Président de la République
- Madame Fathiya Djama Oudoum, Conseillère diplomatique du Président de la République

Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération Internationale
- Monsieur Badri Ali Bogoreh, Secrétaire Général
- Madame Marie Natalis, Directrice des Affaires Juridiques et Consulaires

Ministère du Transport
- Monsieur Omar Wahib Aref, Directeur du Transport et Conseiller technique du Ministre de Transport
- Monsieur Mohamed Clem, Conseiller juridique du Ministre de Transport

Ambassade des Etats-Unis
- Monsieur Eric Wong, Chargé d'affaires p.i.
- Monsieur Matt Romagnuolo, Attaché militaire
- Monsieur Collin Greene, Conseiller politique
- Monsieur Niles Cole, Attaché Culturel

Ambassade de France
- Son Excellence Monsieur Dominique Decherf, Ambassadeur
- Colonel Jean Cremadès, Attache de Défense, Commandant p.i. des Forces Françaises stationnées à Djibouti

IGAD
- Monsieur Azhari Karim, Secrétaire Exécutif p.i.
- Monsieur Youssouf Omar Guelleh, Responsible des relations Publiques
- Monsieur Ali Daher Had, Chef de la Section des finances

Système des Nations Unies

- Monsieur Sunil Saigal, Coordonnateur Résident et Représentant Résident du PNUD et de l'UNFPA (et Représentant p.i. de la FAO et de l'OMS)
- Monsieur Benoît Thiry, Représentant du PAM
- Monsieur Ahmedou Sidi Bahah, Chargé de Bureau, UNICEF
- Madame Marie-José Santos-Kpakpo, Chargée de Bureau, UNHCR
- Madame Rachida Souissi, Coordonnatrice de Programme, OMS
- Madame Aicha Djama Ibrahim, Assistant Representative, UNFPA
- Monsieur Gabriel Faye, Conseiller à la Sécurité, UNDSS